صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

البيانات المالية

المحتويات	*رقم الصفحة*
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١ - ٢
بيان المركز المالي	٣
بيان الدخل الشامل	٤
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٥
بيان التدفقات النقدية	٦
إيضاحات حول البيانات المالية	٧ - ٣٠

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

رأينا

برأينا، فإن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي لصندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال ("الصندوق") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية للصندوق ما يلي:

- بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة الصندوق على الاستمرار في عمله التجاري والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الصندوق أو وقف أنشطته أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

برايس ووترهاوس كوبرز، (فرع أبوظبي)، رخصة رقم ١٠٠١٣٠١
سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، ص.ب. ٤٥٢٦٣، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٨٠٠ ٦٩٤ ٢ (٠) ٩٧١+، فاكس: ٦٦١٠ ٦٤٥ ٢ (٠) ٩٧١+، www.pwc.com/me

دوجلاس أرمهوني وجاك فاخوري ومحمد البورنو مسجلون في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات كمدققي حسابات مشتغلين

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوىً عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية ، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع الصندوق إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

امر اخر

لقد تم تدقيق البيانات المالية للصندوق كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ من قبل مدقق حسابات آخر حيث أعرب في تقريره المؤرخ في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ عن رأي غير متحفظ حول تلك البيانات المالية.

برايس ووترهاوس كوبرز
٣٠ يونيو ٢٠١٧

دوجلاس أومهوني
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٨٣٤
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

بيان المركز المالي

	إيضاح	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف درهم	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف درهم معاد بيانها*	كما في ١ يناير ٢٠١٥ ألف درهم معاد بيانها*
الموجودات				
موجودات متداولة				
نقد وما في حكمه	١٠	٢,٠٠١	٢٠٢	٧,٦٢٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١١	١٤٧,٣٩١	١٥٨,٥١٩	٢٠٧,٥٨٢
ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً		٢	٢	٥
مجموع الموجودات		١٤٩,٣٩٤	١٥٨,٧٢٣	٢١٥,٢١٦
حقوق الملكية				
رأس المال والاحتياطيات المنسوبة إلى مساهمي الصندوق				
رأس المال	٧	٨٠,٦٣٤	٩٣,٢٦٨	١٠٨,٩٠٦
احتياطي الاستردادات	٨	(٤٥٥,٢٩٠)	(٤٤٤,٥٦٠)	(٤٢٩,٠٣٥)
أرباح محتجزة		٥٢٣,٨٤١	٥٠٩,٧٨١	٥٣٤,٩٨٦
مجموع حقوق الملكية		١٤٩,١٨٥	١٥٨,٤٨٩	٢١٤,٨٥٧
المطلوبات				
مطلوبات متداولة				
مطلوبات أخرى	١٠	١	١	١
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	١٠	٢٠٨	٢٣٣	٣٥٨
مجموع المطلوبات		٢٠٩	٢٣٤	٣٥٩
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		١٤٩,٣٩٤	١٥٨,٧٢٣	٢١٥,٢١٦

** راجع الإيضاح ١٣*

مارتن كوستا
مدير ورئيس المكتب الأوسط
إدارة الاصول العالمية

شيراز حبيب
رئيس المنتجات الحلول الاستثمارية
إدارة الاصول العالمية

الإيضاحات من ١ إلى ١٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم معاد بيانها*
إيرادات فوائد		٣٨	٢١
صافي الربح / (الخسارة) من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١١	١٠,٠١١	(٢٩,٢٨١)
إيرادات توزيعات الأرباح		٧,٤٧٦	٨,٢١٥
مصاريف الوساطة		(٥٣١)	(٤٩٧)
مجموع صافي الأرباح / (الخسائر)		١٦,٩٩٤	(٢١,٥٤٢)
أتعاب إدارة الاستثمار	١٠	(٢,٥١٨)	(٣,١٠٩)
مصاريف تشغيلية أخرى		(٤١٦)	(٥٥٤)
مجموع المصاريف التشغيلية		(٢,٩٣٤)	(٣,٦٦٣)
ربح / (خسارة) السنة		١٤,٠٦٠	(٢٥,٢٠٥)
الدخل الشامل الآخر		-	-
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة		١٤,٠٦٠	(٢٥,٢٠٥)
الربحية / (الخسارة) للسهم - الأساسية والمخفضة (درهم للسهم الواحد)	٩	٠,٧٥٦	(١,٢٣٦)

* *راجع الإيضاح ١٣*

الإيضاحات من ١ إلى ١٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	سهم المال ألف درهم	استردادات احتياطي ألف درهم	محتجزة أرباح ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ١ يناير ٢٠١٥				
(معاد بيانه - إيضاح ١٢)	١٠٨,٩٠٦	(٤٢٩,٠٣٥)	٥٣٤,٩٨٦	٢١٤,٨٥٧
مجموع الخسارة الشاملة	-	-	(٢٥,٢٠٥)	(٢٥,٢٠٥)
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	٦,١٤٩	٦,٢١٦	-	١٢,٣٦٥
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(٢١,٧٨٧)	(٢١,٧٤١)	-	(٤٣,٥٢٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
(معاد بيانه - إيضاح ١٢)	٩٣,٢٦٨	(٤٤٤,٥٦٠)	٥٠٩,٧٨١	١٥٨,٤٨٩
في ١ يناير ٢٠١٦				
(معاد بيانه - إيضاح ١٢)	٩٣,٢٦٨	(٤٤٤,٥٦٠)	٥٠٩,٧٨١	١٥٨,٤٨٩
مجموع الدخل الشامل	-	-	١٤,٠٦٠	١٤,٠٦٠
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	٧,٢٧٧	٥,٧٥٠	-	١٣,٠٢٧
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(١٩,٩١١)	(١٦,٤٨٠)	-	(٣٦,٣٩١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٨٠,٦٣٤	(٤٥٥,٢٩٠)	٥٢٣,٨٤١	١٤٩,١٨٥

الإيضاحات من ١ إلى ١٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم معاد بيانها*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
أرباح/ (خسائر) السنة	١٤,٠٦٠	(٢٥,٢٠٥)
التغيرات في رأس المال العامل:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١١,١٢٨	٤٩,٠٦٣
ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً	-	٣
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	(٢٥)	(١٢٥)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	٢٥,١٦٣	٢٣,٧٣٦
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
متحصلات من إصدار وحدات قابلة للاسترداد	١٣,٠٢٧	١٢,٣٦٤
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(٣٦,٣٩١)	(٤٣,٥٢٧)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٢٣,٣٦٤)	(٣١,١٦٣)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه	١,٧٩٩	(٧,٤٢٧)
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير	٢٠٢	٧,٦٢٩
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر	٢,٠٠١	٢٠٢

الإيضاحات من ١ إلى ١٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

إيضاحات حول البيانات المالية

١ معلومات عن الصندوق

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال ("الصندوق") هو صندوق استثمار مفتوح تم تأسيسه في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع ("مدير الصندوق") ومرخص بناء على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تحت رقم ٢٠٠٠/٢٢٧٤/١٣ بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٠٠. إن الصندوق غير مسجل ككيان مستقل وتدار أنشطته بواسطة مدير الصندوق.

إن الغرض الرئيسي للصندوق هو الاستثمار في محفظة أسهم داخل دولة الإمارات العربية المتحدة و/أو سندات متعلقة بحقوق الملكية (مثل السندات القابلة للتحويل وإيصالات الإيداع الأمريكية وإيصالات الإيداع العالمية) سواء كانت مدرجة في سوق أبوظبي المالي أو ناسداك دبي أو مدرجة في أسواق عالمية معترف بها أو من خلال ترتيبات "خارج البورصة"، وكذلك الأوراق المالية الأخرى ذات الصلة بما في ذلك برامج الاستثمار الجماعية لأطراف أخرى، وذلك بغرض تنمية رأس المال.

لقد تم تعديل نشرة الاكتتاب ولائحة الشروط بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٥. وقد تم اعتماد هذه التعديلات من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ونشرة الاكتتاب ولائحة الشروط المعدلتان متاحتان عند الطلب لدى المكتب المسجل لمدير الصندوق وعنوانه ص.ب. ٤، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢ أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية للصندوق كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تم اعتماد هذه البيانات المالية بالإنابة عن مدير الصندوق بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٧.

(ب) أساس القياس

أعدت هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية فيما عدا الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المقاسة بالقيمة العادلة.

(ج) العملة التشغيلية وعملة العرض

إن البيانات المالية معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي") وهو العملة الوظيفية للصندوق. تم تقريب كافة المعلومات المالية المبينة بالدرهم الإماراتي إلى أقرب ألف.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من مدير الصندوق وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية باستمرار. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن المعلومات المتعلقة بالجوانب الهامة للتقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة المستخدمة أثناء تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المسجلة ضمن البيانات المالية مبينة في الإيضاح رقم ٥.

إيضاحات حول البيانات المالية

٣ السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بصورة متسقة على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية، باستثناء المعايير والتعديلات الجديدة التي أصبحت سارية المفعول وتم تطبيقها خلال السنة. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية.

(أ) الفوائد

يتم احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة في بيان الدخل الشامل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(ب) إيرادات من توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الدخل الشامل عند ثبوت الحق في استلام الإيرادات، وهو تاريخ اعتماد المساهمين لتوزيعات أرباح الأسهم المدرجة.

(ج) رسوم الاكتتاب

يتم تحميل رسوم الاكتتاب لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد في وقت اكتتاب الوحدات في الصندوق ويتم إدراجها في بيان الدخل الشامل في الفترة التي تتم خلالها هذه الاكتتابات.

(د) صافي الربح/ (الخسارة) من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يشمل صافي الربح/ (الخسارة) من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة جميع الأرباح / (الخسائر) المحققة وتغيرات القيمة العادلة غير المحققة وفروق صرف العملات الأجنبية، ويستثنى من ذلك إيرادات توزيعات الأرباح والفائدة.

ويمثل صافي الربح / (الخسارة) من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الفرق بين سعر الإغلاق المطبق في تاريخ آخر إعادة تقييم وسعر بيع / تسوية هذه الأدوات.

تمثل الأرباح / (الخسائر) غير المحققة الفرق بين القيمة الدفترية للأداة المالية في بداية الفترة أو سعر المعاملة عند شرائها في فترة التقرير الحالية وقيمتها العادلة في نهاية الفترة أو في آخر فترة إعادة تقييم قبل البيع / التسوية.

(هـ) مصاريف

يتم الاعتراف بكافة المصاريف، بما فيها أتعاب الإدارة ورسوم الأداء، في بيان دخل الشامل على أساس الاستحقاق. انظر الإيضاح ١٠ حول أتعاب الإدارة ورسوم الأداء. انظر الإيضاح ١٠ حول أتعاب الإدارة والأداء.

(و) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في تاريخ التقرير إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في ذلك التاريخ.

يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في بيان الدخل الشامل. فروقات صرف العملات الأجنبية المتعلقة بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مدرجة في صافي الربح / (الخسارة) من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

إيضاحات حول البيانات المالية

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ز) الموجودات والمطلوبات المالية

(١) الاعتراف والقياس الأولي

يتم الاعتراف مبدئيا بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يصبح فيه الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأدوات. ويتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مبدئياً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتكاليف المعاملات في بيان الدخل الشامل. ويتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مبدئياً بالقيمة العادلة، زائدا تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار.

(٢) التصنيف

قام الصندوق بتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية ضمن الفئات التالية:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- محتفظ بها للمتاجرة- استثمارات أسهم

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:

- قروض وذمم مدينة- أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة:

- مطلوبات أخرى - مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة

يتم تصنيف الأداة المالية كمحتفظ بها للمتاجرة في أي من الحالات التالية:

- إذا تم حيازتها أو تكبدها لغرض رئيسي يتمثل في بيعها أو إعادة شرائها على المدى القصير.
- عند الاعتراف المبدئي، إذا كانت جزءاً من محفظة تتم إدارتهما معاً وكان هناك دليل على وجود نمط حديث لجني الأرباح منها على المدى القصير.

يقدم الإيضاح ٦ تسوية بنود في بيان المركز المالي ضمن فئات الأدوات المالية، وفقاً لتعريف المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

(٣) إيقاف الاعتراف

يقوم الصندوق بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحقوق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول الصندوق الأصل المالي في معاملة يتم فيها تحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية، أو أنه لا يحول ولا يحتفظ بشكل أساسي بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. ويتم الاعتراف بأي حقوق في الموجودات المالية المحولة التي تستوفي شروط إيقاف الاعتراف والتي يقوم الصندوق بإنشائها أو الاحتفاظ بها كموجودات أو مطلوبات منفصلة في بيان المركز المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ز) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٤) ايقاف الاعتراف (تابع)

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء الملغي تسجيله من الأصل) والثمن المقبوض (بما في ذلك أي أصل جديد مكتسب ناقصاً أي التزام جديد محتمل) ضمن بيان الدخل الشامل.

يبرم الصندوق معاملات يقوم بموجبها بتحويل موجودات معترف بها ضمن بيان المركز المالي، ولكنه يحتفظ بمخاطر ومزايا ملكية الموجودات المحولة بشكل كامل أو جزئي. وفي مثل هذه المعاملات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المحولة.

يقوم الصندوق بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاؤها.

(٥) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي في حالة واحدة وهي أن يكون لدى الصندوق حق قانوني بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديه نية التسوية على أساس صافي المبلغ أو بيع الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة.

يتم بيان الإيرادات والمصاريف على أساس الصافي فقط عندما تسمح بذلك المعايير الدولية للتقارير المالية، على سبيل المثال، للأرباح والخسائر الناشئة من مجموعة من المعاملات المماثلة، مثل الأرباح والخسائر من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٦) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة لأي أصل أو التزام مالي في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند التسجيل المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي المسجل ومبلغ الاستحقاق، ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

يمثل معدل الفائدة الفعلي المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للموجودات أو المطلوبات المالية (أو، حيثما أمكن، على مدى فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. وعند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بالاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

(٧) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للصندوق في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

إيضاحات حول البيانات المالية

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ز) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٧) قياس القيمة العادلة (تابع)

يقوم الصندوق بقياس القيمة العادلة للأداة، عند الضرورة، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، يقوم الصندوق حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قرر الصندوق أن القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة.

ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في بيان الدخل الشامل على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كلياً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

يتم إدراج كافة التغيرات في القيمة العادلة، عدا إيرادات توزيعات الأرباح، في بيان الدخل الشامل كصافي الربح/ الخسارة من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٨) تحديد وقياس الانخفاض في القيمة

يقوم الصندوق في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية عندما يوجد دليل موضوعي على وقوع حدث خسارة بعد التسجيل الأولي للموجودات ويكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات بحيث يمكن تقديرها بشكلٍ موثوق به.

قد يتضمن الدليل الموضوعي على الانخفاض في قيمة الموجودات المالية صعوبات مالية كبيرة تواجه البنك أو المُصدّر، أو التأخر أو الإخفاق في السداد من قبل البنك، أو مؤشرات تدل على دخول البنك أو المُصدّر في حالة إفلاس، أو توفر بيانات أخرى جديرة بالملاحظة فيما يتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في حالة السداد من البنوك أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بحالات العجز عن السداد لدى المجموعة.

يتم قياس خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية المحملة بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مخصومة وفقا لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الشامل ويتم إظهارها في حساب المخصص المرصود للقروض والذمم المدينة.

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

إيضاحات حول البيانات المالية

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ز) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٩) تحديد وقياس الانخفاض في القيمة

في حال أدى حدث لاحق إلى تقليص خسائر انخفاض القيمة، يتم عكس التقليص في خسائر انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل الشامل.

يقوم الصندوق بشطب الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة عندما يتم تحديدها على أنها غير قابلة للتحصيل.

(ح) النقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتألف النقد وما في حكمه من النقد لدى البنك الذي تبلغ فترة استحقاقه الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل،

يتم تسجيل النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

(ط) الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عندما:

- تعطي الوحدات القابلة للاسترداد لحاملها الحق في نسبة من صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تندرج الوحدات القابلة للاسترداد في فئة الأدوات التي لها الحق الأدنى بالنسبة إلى باقي فئات الأدوات.
- تتمتع جميع الأدوات القابلة للاسترداد في فئة الأدوات التي لها الحق الأدنى بالنسبة إلى باقي الأدوات من فئات أخرى بنفس الخصائص.
- لا تتضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي التزامات تعاقدية لدفع النقد أو موجودات مالية أخرى ما عدا حقوق حامل الوحدة بما يعادل نسبته من صافي موجودات الصندوق.
- تستند جميع التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالأسهم القابلة للاسترداد خلال فترة حياة الأداة بشكل جوهري على الربح أو الخسارة والتغير في صافي الموجودات المعترف بها والتغير في القيمة العادلة لصافي موجودات الصندوق المعترف بها وغير المعترف بها خلال فترد حياة الأداة.

بالإضافة إلى الخصائص المذكورة أعلاه والمتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد، يجب على الصندوق على أن لا يمتلك أدوات مالية أخرى أو عقود تحتوي على:

- تدفقات نقدية إجمالية مبنية بشكل جوهري على الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المعترف بها أو التغير في القيمة العادلة لصافي موجودات الصندوق المعترف بها وغير المعترف بها.
- أثر جوهري لتقييد أو تثبيت العائد المتبقي لحملة الوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بتقييم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد بشكل مستمر. ويقوم الصندوق بإعادة تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد كمطلوبات مالية ويقيسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف ويتم الاعتراف بالفروق من القيمة الدفترية السابقة ضمن حقوق الملكية عندما لا تتوفر جميع الخصائص في الأدوات القابلة للاسترداد أو عندما لا تلبي الأدوات الشروط المحددة من أجل تصنيفها كأدوات حقوق ملكية. وإذا توفرت لاحقاً جميع الشروط والخصائص لتصنيف الوحدات القابلة للاسترداد كحقوق ملكية، يقوم الصندوق بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية ويقيسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات في تاريخ إعادة التصنيف.

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

إيضاحات حول البيانات المالية

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ي) مخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى الصندوق التزام حالي، قانوني أو ضمني، يمكن تقديره بصورة موثوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال، وعندما يكون مناسباً، المخاطر المتعلقة بالالتزام.

(ك) رأس المال

يتمثل رأس مال الصندوق في اكتتاب واسترداد الوحدات القابلة للاسترداد المقيمة بالقيمة الاسمية (وهي سعر الطرح الأولي البالغ ١٠ دراهم).

(ل) احتياطي الاستردادات

تسعر اكتتابات واستردادات الوحدات القابلة للاسترداد في فترة ما بعد العرض الأولي على أساس صافي قيمة الموجودات للوحدة. ويتم تسجيل الاختلاف بين صافي قيمة الموجودات والقيمة الاسمية لكل وحدة قابلة للاسترداد تم شراؤها أو بيعها في احتياطي الاستردادات في بيان المركز المالي.

(م) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه

لم تطبق الشركة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
• التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ *"بيان التدفقات النقدية"* توضح أن على المنشآت تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة من الأنشطة التمويلية.	١ يناير ٢٠١٧
• تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في نسخته الأخيرة [المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (٢٠١٤)] في يوليو ٢٠١٤ ويتضمن المتطلبات المتعلقة بالتصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط العام وإلغاء الاعتراف. يقوم المعيار بتعديل متطلبات قياس وتصنيف الموجودات المالية، كما يقدم نموذجاً جديداً للخسائر المتوقعة لانخفاض القيمة.	١ يناير ٢٠١٧
➢ **الانخفاض في القيمة** : نسخة ٢٠١٤ من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تنص على نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لقياس مدى الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، ولذا لم يعد من الضروري استخدامه في أي حدث ائتماني يظهر قبل تسجيل الخسارة الائتمانية.	
➢ **محاسبة التحوط** : يقدم المعيار نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط حيث تم تصميمه كي يتسق بشكل أكبر مع الطريقة التي تتبعها المنشآت في تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر عند التحوط ضد تعرضاتها للمخاطر المالية وغير المالية.	

إيضاحات حول البيانات المالية

٣ السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(م) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه (تابع)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
➢ **إلغاء التسجيل**: تم ترحيل متطلبات إلغاء تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. سيتم تطبيق فئة جديدة لقياس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يتم تحقيق الهدف منه عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية. سيتم تطبيق نموذج جديد لانخفاض القيمة بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والذمم المدينة من الإيجار وموجودات العقود وكذلك على بعض تعهدات القروض الموثقة وعقود الضمان المالي.	١ يناير ٢٠١٨
• التفسير رقم ٢٢ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية *"المعاملات التي تتم بعملات أجنبية والمقابل المدفوع مسبقا"* يتناول التفسير المعاملات التي تتم بعملات أجنبية أو أجزاء من المعاملات حيث: ➢ يكون المقابل مقوماً أو مسعّراً بعملة أجنبية. ➢ تدرج المنشأة أصل المدفوعات مقدماً أو التزام الإيرادات المؤجلة فيما يتعلق بهذا المقابل قبل إدراج الأصل أو المصروف أو الإيراد ذي العلاقة. ➢ أصل المدفوعات مقدماً أو التزام الإيرادات المؤجلة غير نقدي.	١ يناير ٢٠١٨

يتوقع الصندوق أن يتم تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية للصندوق لفترة التطبيق الأولي وأن تبني هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، لن يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية للصندوق في فترة التطبيق الأولي.

قد ينتج عن تطبيق النسخة النهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تأثير هام على المبالغ المدرجة والإفصاحات الواردة في البيانات المالية للصندوق فيما يتعلق بموجوداته ومطلوباته المالية. تقوم الإدارة حالياً تقييم تأثير هذا المعيار.

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

إيضاحات حول البيانات المالية

٤ إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة

يتعرض الصندوق للمخاطر التالية من استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يستعرض هذا الإيضاح تفاصيل تعرّض الصندوق للمخاطر المبينة أعلاه وأهدافه وسياساته وإجراءاته لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة الصندوق لرأس المال.

(أ) إطار إدارة المخاطر

يتحمل المجلس الاستشاري ولجنة الاستثمار المسؤولية بصورة عامة عن وضع إطار عمل إدارة المخاطر بالصندوق والإشراف عليه.

يقوم مدير الصندوق بإدارة الصندوق بناءً على الأهداف والتوجيهات الاستثمارية للصندوق، والتي تخضع لإشراف لجنة الاستثمار بشكل يومي. ويراجع المجلس الاستشاري أنشطة الصندوق وأداءه (بما في ذلك الاستراتيجيات الاستثمارية للصندوق المبينة في عملية الاستثمار) ويقدم التوصيات المناسبة إلى مدير الصندوق.

إن سياسات إدارة المخاطر لدى الصندوق مصممة بهدف تحديد وتحليل المخاطر التي يواجهها الصندوق، ووضع سقوف وضوابط ملائمة لها، ومراقبتها مع الالتزام بتلك السقوف. وتتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكلٍ منتظم وبصورة مستمرة بما يعكس آثار التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة.

ويتم بيان تفاصيل طبيعة المحفظة الاستثمارية للصندوق في تاريخ التقرير المالي في الإيضاحات المتعلقة بالمخاطر.

(ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته المبرمة مع الصندوق، مما يؤدي إلى تكبد الصندوق لخسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي من النقد في الأرصدة البنكية. ولغرض إعداد التقارير حول إدارة المخاطر، يدرس الصندوق كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان ويجمعها (مثل مخاطر تأخر المدين عن السداد ومخاطر الدولة ومخاطر قطاع العمل).

إيضاحات حول البيانات المالية

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان

يقوم مدير الصندوق بمراقبة مخاطر الائتمان بصورة منتظمة وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة. وتتضمن الأهداف الرئيسية للجنة الاستثمار: (١) تحديد الاستراتيجيات والخطط الاستثمارية التي يتعين اتباعها لإدارة الصندوق وفقاً للأهداف والتوجيهات الاستثمارية على النحو المبين في نشرة الاكتتاب ولائحة الشروط، و(٢) مراجعة أداء الصندوق ومناقشة مختلف الاستراتيجيات المتبعة على مستوى قطاع الأعمال وعلى مستوى الأسهم من حين لآخر. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمجلس الاستشاري للصندوق في حماية مصالح المستثمرين، كما أنه مسؤول عن دراسة الاستراتيجيات الاستثمارية المتبعة لكل صندوق ومراجعة أداء كل صندوق على المستوى الاستراتيجي. إضافة إلى ذلك، يقوم المجلس الاستشاري بدراسة الأحداث والإجراءات التي قد ينتج عنها تضارب في المصالح وتقديم المشورة إلى مدير الصندوق حول إجراءات التصحيح الممكنة، حيثما كان ذلك مناسباً. وفي الحالات التي تكون فيها مخاطر الائتمان غير متوافقة مع السياسات أو التوجيهات الاستثمارية للصندوق، يكون مدير الصندوق ملزماً بإعادة التوازن للمحفظة بمجرد إمكانية تحقيق ذلك عملياً بعد التحقق من عدم التزام المحفظة بمعايير الاستثمار المطبقة.

التعرّض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان في تاريخ التقرير يتمثل في القيم الدفترية للموجودات المالية ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي (باستثناء أدوات حقوق الملكية حيث أنها لا تحمل مخاطر ائتمانية).

أرصدة مستحقة من الوسطاء

تنتج الأرصدة المستحقة من وسطاء من الحسابات الهامشية ومعاملات البيع في انتظار التسوية. وتعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بالمعاملات التي لم تتم تسويتها ضئيلة نظراً لفترة التسوية المتضمنة القصيرة والوسطاء ذوي السمعة الجيدة المكلفين من قبل مدير الصندوق. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة الضوابط والمركز المالي للوسطاء بشكل ربع سنوي.

تتم معظم معاملات الصندوق لبيع وشراء الأوراق المالية من خلال شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية وهي شركة تابعة لمدير الصندوق (*انظر الإيضاح ١٠*).

تركيز مخاطر الائتمان

لم تكن هنالك تركيزات جوهرية لمخاطر الائتمان لأي مُصدّر فردي أو مجموعة من المُصدّرين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة الصندوق إلى نشوء مخاطر وقت تسوية المعاملات. تتعلق مخاطر التسوية بالخسائر الناجمة عن إخفاق منشأة ما في الوفاء بالتزاماتها بتوفير المبالغ النقدية أو الضمانات أو غيرها من الموجودات بحسب شروط التعاقد المتفق عليها.

يحد الصندوق من هذه المخاطر في معظم المعاملات عن طريق إجراء تسويات من خلال وسيط، وذلك لضمان تسوية المعاملة التجارية فقط عند وفاء الطرفين بالتزاماتهم التعاقدية المتعلقة بالتسوية. وتشكل سقوف التسوية جزءاً من عمليات الموافقة على الائتمان ومراقبة السقوف.

إيضاحات حول البيانات المالية

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

الموجودات التي تأخر سدادها وتعرضت للانخفاض في القيمة

لا يوجد هناك أي موجودات مالية مسجلة بالتكلفة المطفأة قد تأخر سدادها أو تعرضت للانخفاض في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: *لا شيء*).

(ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر المتعلقة بالصعوبات التي قد يواجهها الصندوق عند الوفاء بالتزاماته الناشئة عن مطلوباته المالية التي تتم تسويتها تقديم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى، أو أن يتم تسوية هذه الالتزامات بطريقة ليست في صالح الصندوق.

وتنشأ بشكل رئيسي من المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة.

إدارة مخاطر السيولة

إن منهج الصندوق في إدارة السيولة هو التأكد من توفر سيولة كافية بصورة دائمة ولأطول فترة ممكنة من أجل الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والحرجة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو التعرض لخطر الإضرار بسمعة الصندوق.

يقوم مدير الصندوق بإدارة مخاطر السيولة لدى الصندوق بصورة يومية وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة. وتتم مراقبة مخاطر السيولة بصورة عامة يومياً من قبل لجنة الاستثمار والمجلس الاستشاري.

ترصد نشرة الصندوق مخصصاً للاسترداد اليومي للوحدات، وبالتالي فإن الصندوق يتعرض لمخاطر السيولة الناشئة عن تلبية استردادات حاملي الوحدات في أي وقت. وتنص سياسة الاسترداد لدى الصندوق على تسوية الوحدات المستردة التي استلمت بخصوصها إشعار استرداد قبل "وقت الانتهاء" خلال ثلاثة أيام عمل من "يوم صافي قيمة الموجودات".

تتضمن الأدوات المالية للصندوق التسهيلات البنكية للسحب على المكشوف وسندات الأسهم المدرجة التي تعتبر قابلة للبيع فوراً حيث يتم تداولها بشكل نشط في أسواق البورصة الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة. كما أن لائحة الشروط لدى الصندوق:

- تسمح بالاحتفاظ بما يصل إلى ٢٥% من مجموع موجودات الصندوق على شكل أوراق مالية سائلة متداولة أو نقد لتلبية طلبات الاسترداد.
- وتسمح للصندوق باقتراض ٥٠% من صافي قيمة الموجودات في أي وقت مناسب لتلبية طلبات الاسترداد.

تتضمن استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الوحدات غير المتداولة بشكل نشط في السوق وتعتبر غير سائلة. وكنتيجة لذلك، قد لا يتمكن الصندوق من تسييل بعض استثماراته في الوقت المناسب لتلبية السيولة.

إيضاحات حول البيانات المالية

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

تحليل آجال استحقاق المطلوبات المالية

فيما يلي آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية للمطلوبات المالية في تواريخ التقرير. يظهر الجدول أدناه التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للصندوق.

	الدفترية القيمة	الإجمالية القيمة	أقل من شهر واحد
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
المطلوبات المالية			
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩
٣١ ديسمبر ٢٠١٥			
المطلوبات المالية			
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤

يوضح الجدول السابق التدفقات النقدية للمطلوبات المالية للصندوق على أساس أقرب تاريخ استحقاق تعاقدي ممكن. تتضمن القيمة الإجمالية الفائدة مستحقة الدفع عند الاقتضاء.

لا تختلف التدفقات النقدية المتوقعة للصندوق من هذه الأدوات بشكل كبير عن هذا التحليل، باستثناء صافي الموجودات المنسوبة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد، حيث يكون لدى الصندوق التزام تعاقدي باستردادها خلال يومين من تاريخ الإشعار. وتشير الخبرة السابقة أن هذه الوحدات محتفظ بها من قبل حاملي وحدات لفترات متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، إلاّ أن مستويات الاسترداد يصعب التنبؤ بها نظراً لأنها تتغير بسرعة بتغير ظروف السوق أو احتياجات المستثمرين أو أهدافهم.

(د) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار السوق مثل معدلات الفائدة وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية التي يكون لها تأثير مستقبلي على إيرادات الصندوق أو قيمة ما يمتلكه من أدوات مالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق ومراقبتها من خلال مقاييس مقبولة مع تعظيم العائد على المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

تستمد استراتيجية الصندوق حول إدارة مخاطر السوق من الأهداف والتوجيهات الاستثمارية الخاصة به. إن الغرض الرئيسي للصندوق هو الاستثمار في محفظة أسهم متوازنة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك في الأوراق المالية الأخرى ذات الصلة بما في ذلك برامج الاستثمار الجماعية لأطراف أخرى. ويقوم مدير الصندوق بإدارة مخاطر السوق لدى الصندوق بصورة يومية وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة. وتتم مراقبة مخاطر السوق بصورة عامة من قبل لجنة الاستثمار والمجلس الاستشاري على أساس دوري.

وحيثما يكون ذلك ضرورياً أو ملائماً، يجوز لمدير الصندوق التحوط ضد مخاطر العملات و/أو المخاطر الأخرى المتعلقة بالمحفظة وفقاً للأهداف والتوجيهات الاستثمارية.

إيضاحات حول البيانات المالية

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(د) مخاطر السوق (تابع)

التعرّض لمخاطر العملات

يسمح للصندوق بالاستثمار في أدوات مالية وإبرام معاملات مقومة بعملات أخرى غير عملته الوظيفية ("الدرهم الإماراتي"). وبذلك، فإن الصندوق معرض لمخاطر احتمالية تغير سعر صرف عملته مقابل العملات الأجنبية الأخرى على نحو قد يكون له تأثير سلبي على قيمة ذلك الجزء من موجودات أو مطلوبات الصندوق المقومة بعملات غير الدرهم الإماراتي.

إن سعر صرف الدرهم الإماراتي وجميع عملات الدول الخليجية الأخرى التي يستثمر فيها الصندوق مربوطة بالدولار الأمريكي، وبالتالي يقتصر تعرّض الصندوق لمخاطر العملات على هذا الحد.

ولما كانت معظم موجودات الصندوق ومطلوباته مقومة بالدرهم الإماراتي أو بعملات أجنبية مربوطة بالدرهم الإماراتي، ففي تقدير الإدارة أن أي تغيرات محتملة معقولة في أسعار الصرف لم يكن لها أي تأثير جوهري على البيانات المالية للصندوق.

التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

مخاطر معدلات الفائدة هي المخاطر التي تنشأ من الفروق الزمنية بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ إعادة تسعير موجودات الصندوق ومطلوباته المحملة بالفائدة.

غالبية الموجودات والمطلوبات المالية للصندوق غير محملة بالفائدة.

مخاطر الأسعار الأخرى

مخاطر الأسعار الأخرى هي المخاطر المتعلقة بتقلب قيمة الأداة نتيجة للتغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناشئة عن مخاطر معدلات الفائدة أو مخاطر العملات)، سواء كانت هذه التغيرات ناتجة عن عوامل محددة للاستثمار المالي أو للجهة المصدرة أو عوامل لها تأثير على جميع الأدوات المالية المتداولة في السوق. وحيث أن معظم الأدوات المالية للصندوق مسجلة بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل، فإن كافة التغيرات في ظروف السوق سوف تؤثر بشكل مباشر على صافي إيرادات الاستثمار.

تدار مخاطر الأسعار من قبل مدير الصندوق عن طريق إنشاء محفظة متنوعة من الأدوات في مختلف قطاعات العمل مع طرحها للتداول في أسواق مختلفة. وفي ظل الظروف العادية، يستثمر الصندوق في أدوات التداول وفقا للتوجيهات الاستثمارية.

وفقاً للائحة شروط الصندوق، فإن سياسة تركيز محفظة استثماراته كما يلي:

- لا يجوز أن يتجاوز الاستثمار في أي ورقة مالية معينة ١٠% من مجموع رأس مال الشركة السوقي.
- لا يجوز أن يتجاوز الاستثمار في الأسهم أو الأوراق المالية السائلة المتداولة لأي شركة ٢٥% من مجموع موجودات الصندوق في وقت الاستثمار، باستثناء المطلوب ليعكس الترجيح السوقي للسهم.
- يجب أن تكون الاستثمارات في برامج الاستثمار الجماعية لأطراف أخرى محدودة بنسبة ١٠% من صافي قيمة موجودات الصندوق ولا يجوز أن تتجاوز صافي قيمة موجودات أي برامج استثمار جماعي يستثمر فيها الصندوق.
- لا يجوز أن يتجاوز الاستثمار أو الاكتتاب أو الاشتراك في الإصدارات العامة أو استثمارات ما قبل الطرح العام الأولي التي من المرجح أن تدخل السوق خلال ثمانية أشهر، ١٥% من مجموع موجودات الصندوق.
- لا يجوز أن يتجاوز الاستثمار في أسهم داخل دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات العربية المتحدة) ٣٠% من مجموع الموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية

٤ **إدارة المخاطر المالية** *(تابع)*

(د) ***مخاطر السوق (تابع)***

مخاطر الأسعار الأخرى (تابع)

تتطلب الإجراءات الداخلية من مدير الصندوق إدارة مخاطر الأسعار بصورة يومية. وتساعد الإجراءات والأنظمة الداخلية مدير الصندوق على الاستمرار في متابعة ومراقبة أي نوع من أنواع مخاطر الأسعار بصورة مستمرة. ويجب تعديل أي انحراف عن مسار التوجيهات المسموح بها بأفضل أسلوب ممكن وضمن إطار زمني يتناسب مع حقوق الملكية. وتتطلب إجراءات الصندوق من المجلس الاستشاري ولجنة الاستثمار مراقبة مخاطر الأسعار شهرياً.

وفي الحالات التي تكون فيها مخاطر السوق غير متوافقة مع السياسات والتوجيهات الاستثمارية للصندوق، يكون مدير الصندوق ملزماً بإعادة التوازن للمحفظة بمجرد إمكانية تحقيق ذلك عملياً بعد التحقق من عدم التزام المحفظة بمعايير الاستثمار المطبقة.

يقوم مدير الصندوق بمراقبة تركيز المخاطر بناءً على الأطراف المقابلة وقطاعات العمل.

تتركز استثمارات الصندوق في الأسهم في القطاعات التالية:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
البنوك والمؤسسات المالية	٥٦,١٤٠	٦٧,٣٩٣
العقارات	٤٤,٢١٥	٥٢,٧٤٥
قطاع الاتصالات	٢٢,٣٦١	١٨,٩٥٣
أخرى	٢٤,٦٧٥	١٩,٤٢٨
	١٤٧,٣٩١	١٥٨,٥١٩

فيما يلي التركيزات الفردية الجوهرية للصندوق لمحفظة استثماراته بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

	٢٠١٦ **%**	٢٠١٥ **%**
شركة إعمار للعقارات ش.م.ع.	١٨	١١
اتصالات	١٥	١٠
بنك الخليج الأول	١٠	٩
بنك أبوظبي التجاري	١٠	١٢
بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع	٩	٦
موانئ دبي العالمية	٧	١٠

يقوم الصندوق بتقدير التقلبات المستقبلية المحتملة بشكل معقول في أسعار السوق لاستثمارات الاسهم على أساس كل استثمار على حدة.

يبين الجدول أدناه التأثير على بيان الدخل الشامل للصندوق بانخفاض معقول محتمل في الأسعار السوقية الفردية للأسهم بنسبة ١% في ٣١ ديسمبر. ويفترض التحليل أن كافة المتغيرات الأخرى تبقى ثابتة، خصوصاً معدلات الفائدة وصرف العملات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(د) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر الأسعار الأخرى (تابع)

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١,٤٧٤	١,٥٨٥

التأثير لكل وحدة من صافي الموجودات

إن الارتفاع في أسعار السوق كان سيؤدي إلى تأثير مساو ومعاكس على المبالغ المعروضة أعلاه.

(ه) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن أسباب متنوعة ترتبط بعمليات الصندوق والتكنولوجيا والبنية التحتية التي تدعم عمليات الصندوق داخليا ضمن إطار الصندوق أو خارجياً على مستوى مقدمي خدمات الصندوق، وعن عوامل أخرى خارجية بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك الناشئة عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة عموماً لإدارة الاستثمارات.

تنتج مخاطر التشغيل من كافة أنشطة الصندوق. إن الهدف من إدارة الصندوق لمخاطر التشغيل هو تحقيق التوازن بين تجنب الخسائر المالية والأضرار التي قد تلحق بسمعة الصندوق مع تحقيق هدف الاستثمار المتمثل في تحقيق عائدات للمستثمرين.

يتولى رئيس مكتب الوساطة ومدير الالتزام المسؤولية الرئيسية عن إعداد وتطبيق الضوابط الرقابية على إدارة مخاطر التشغيل. ويتم دعم هذه المسؤولية من خلال وضع معايير عامة لإدارة مخاطر التشغيل التي تتضمن ضوابط رقابية وإجراءات على مستوى مقدمي الخدمات وعملية تحديد مستويات الخدمات مع مقدمي الخدمات في المجالات التالية:

- متطلبات الفصل المناسب في المهام بين الأدوار والوظائف والمسؤوليات المختلفة.
- متطلبات عمليات التسوية ومراقبة المعاملات.
- الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى.
- توثيق الضوابط والإجراءات.
- متطلبات التقييم الدوري لمخاطر العمليات القائمة وكفاءة الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر المحددة.
- خطط الطوارئ.
- المعايير الأخلاقية والتجارية.
- الحد من المخاطر، بما في ذلك التأمين إذا كان له تأثير.

يتولى قسم التدقيق والامتثال لدى مدير الصندوق إجراء المراجعات الدورية التي تضمن الامتثال للسياسات والإجراءات. تتم مناقشة نتائج هذه المراجعات مع الإدارة مع تقديم ملخص بشأنها للجنة التدقيق والإدارة العليا لدى مدير الصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية

٤ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(هـ) مخاطر التشغيل (تابع)

يتم إجراء تقييم أعضاء مجلس الإدارة حول مدى كفاية الضوابط الرقابية والإجراءات المتبعة على مستوى مقدمي الخدمات فيما يتعلق بمخاطر التشغيل من خلال المناقشات المنتظمة مع مقدمي الخدمات.

يتم الاحتفاظ بكافة الوحدات الخاصة بالصندوق لدى وسطاء ذوي سمعة جيدة. وقد يتسبب إفلاس أو تعثر أمناء حفظ الوحدات في تأجيل أو الحد من حقوق الصندوق فيما يتعلق بالأوراق المالية التي يحتفظ بها أمين الحفظ. ويقوم مدير الصندوق بصورة دورية بمراقبة التصنيف الائتماني والضوابط الداخلية والمركز المالي لأمين الحفظ الذي يتعامل معه.

(و) إدارة رأس المال

يتمثل رأس مال الصندوق في عدد الوحدات القائمة. ويهدف الصندوق إلى استثمار مبالغ الاكتتابات في محفظة بغرض تحقيق نمو في رأس المال وتوفير عوائد مجزية على المدى المتوسط مع تخفيف مخاطر الانخفاض الموجه في السوق ذي الصلة.

يهدف الصندوق إلى تحقيق هذا الهدف بصورة رئيسية من خلال الاستثمار في محفظة متوازنة وفقاً للتوجيهات الاستثمارية للصندوق مع الاحتفاظ بالسيولة الكافية للوفاء باستردادات حاملي الوحدات. وقد التزم الصندوق بالمتطلبات المفروضة خارجياً بما في ذلك قوانين ولوائح هيئة الأوراق المالية والسلع ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٥ استخدام التقديرات والأحكام

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة والأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق:

(أ) القيم العادلة للأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية للصندوق الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي، وعادة يتم تحديد قيمها العادلة في نطاق معقول للتقديرات، أي أسعار السوق المدرجة المتاحة بسهولة.

فيما يتعلق ببعض الأدوات المالية الأخرى، فإن القيم الدفترية تقارب القيمة العادلة نظراً للطبيعة الفورية وقصيرة الأجل للأدوات المالية.

إن توفر أسعار السوق الجديرة بالملاحظة يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الأحكام والتقديرات الموضوعة من الإدارة، كما أنها تقلل الشكوك حول عملية تحديد القيم العادلة. إن توفر أسعار السوق الجديرة بالملاحظة والمعطيات يتغير تبعاً لتغير المنتجات والأسواق، كما أنها معرضة للتغيرات بناءً على أحداث معينة في الأسواق المالية وكذلك على أحوالها العامة.

تتطلب نماذج التقييم التي تستخدم معطيات هامة درجة عالية من أحكام وتقديرات الإدارة عند تحديد القيمة العادلة. وعادة ما يلزم وجود أحكام وتقديرات الإدارة لاختيار نموذج تقييم مناسب لاستخدامه.

إيضاحات حول البيانات المالية

٥ استخدام التقديرات والأحكام *(تابع)*

(١) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

قام الصندوق بوضع إطار عام للرقابة فيما يتعلق بقياس القيم العادلة. وتتضمن الضوابط الرقابية المحددة ما يلي: التحقق من معطيات التسعير الملحوظة، وتحليل وفحص حركات التقييم اليومية الهامة، وإبلاغ المجلس الاستشاري ولجنة الاستثمار بالأمور الجوهرية المتعلقة بالتقييم.

تتم مناقشة السياسات المحاسبية للصندوق حول قياس القيمة العادلة للأدوات المالية في الإيضاحين ٣(ز) و٦.

(٢) المطلوبات الطارئة الناشئة عن الدعاوى القضائية

يدخل الصندوق - نظراً لطبيعة عملياته - في دعاوى قضائية تنشأ في سياق العمل الاعتيادي. يستند مخصص المطلوبات الطارئة الناتجة عن التقاضي إلى احتمالية تكبد موارد اقتصادية ومدى موثوقية تقدير التدفقات النقدية الخارجة. تنطوي مثل هذه الأمور على العديد من الشكوك ولا يمكن التنبؤ بنتائج أي أمر منها بشكل مؤكد.

(٣) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

توفر السياسات المحاسبية للصندوق نطاقاً للموجودات والمطلوبات المالية ليتم تصنيفها مبدئياً ضمن الفئات المحاسبية المختلفة في حالات معينة.

عند تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أكد الصندوق أنه يلتزم بالوصف المبين في السياسة المحاسبية ٣(ز) و(٦).

٦ الموجودات والمطلوبات المالية

التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

يعرض الجدول أدناه مطابقة بين بنود بيان المركز المالي وفئات الأدوات المالية كما في:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**قروض و ذمم مدينة**	**أخرى مطفأة تكلفة**	**القيمة الدفترية**
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
نقد لدى البنك	-	٢,٠٠١	-	٢,٠٠١
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٤٧,٣٩١	-	-	١٤٧,٣٩١
ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً	-	٢	-	٢
	١٤٩,٣٩١	٢,٠٠٣	-	١٤٩,٣٩٤
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	-	-	٢٠٨	٢٠٨
مطلوبات أخرى	-	-	١	١
	-	-	٢٠٩	٢٠٩

إيضاحات حول البيانات المالية

٦ الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة *(تابع)*

٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	قروض و ذمم مدينة ألف درهم	أخرى مطفأة تكلفة ألف درهم	الدفترية القيمة ألف درهم
نقد لدى البنك	-	٢٠٢	-	٢٠٢
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٥٨,٥١٩	-	-	١٥٨,٥١٩
ذمم مدينة أخرى	-	٢	-	٢
	١٥٨,٥١٩	٢٠٤	-	١٥٨,٧٢٣
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	-	-	٢٣٣	٢٣٣
مطلوبات أخرى	-	-	١	١
	-	-	٢٣٤	٢٣٤

الأدوات المالية غير المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي الموجودات والمطلوبات المالية قصيرة الأجل التي تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة.

تقاس جميع الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وذلك إما بالرجوع إلى عروض الأسعار المدرجة في سوق نشطة أو باستخدام أساليب التقييم.

يقوم الصندوق بتحديد القيم العادلة للاستثمارات في الوحدات غير النشطة كما في تاريخ التقرير باستخدام أساليب التقييم. وتتضمن أساليب التقييم المقارنة بالأدوات المشابهة، إن وجدت، التي يوجد لها أسعار سوقية جديرة بالملاحظة أو التحديد على مؤشر يقدم السعر الأقرب. إن الهدف من استخدام أسلوب تقييم هو التوصل إلى تحديد للقيمة العادلة يعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

يقوم الصندوق بقياس القيم العادلة باستخدام تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه الذي يعكس أهمية المعطيات المستخدمة في أساليب القياس:

المستوى الأول: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشط لأداة متطابقة.

المستوى الثاني: أساليب التقييم التي تستند إلى معطيات جديرة بالملاحظة إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المعلنة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المعلنة للأدوات المطابقة أو المماثلة في الأسواق الأقل نشاطاً أو أساليب التقييم الأخرى بحيث تكون كافة المعطيات الهامة جديرة بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى الثالث: أساليب التقييم التي تُستخدم فيها معطيات جوهرية غير جديرة بالملاحظة. تشمل هذه الفئة كافة الأدوات التي تشمل أساليب تقييمها معطيات غير مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة ويكون للمعطيات غير الجديرة بالملاحظة تأثير جوهري على عملية تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها استناداً إلى الأسعار المعلنة للأدوات المماثلة حيث يقتضي الأمر القيام بتعديلات أو افتراضات جوهرية غير جديرة بالملاحظة لكي تعكس الفروق بين الأدوات.

٦ الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة *(تابع)*

	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	١٤٧,٣٩١	-	-	١٤٧,٣٩١
٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	١٥٨,٥١٩	-	-	١٥٨,٥١٩

٧ رأس المال

يتمثل رأس مال الصندوق في اكتتاب واسترداد الوحدات القابلة للاسترداد بالقيمة الاسمية (التي تمثل سعر الطرح الأولي بقيمة ٥ دراهم).

يبين الجدول أدناه تسوية بين عدد الأسهم القائمة في بداية ونهاية الفترة المالية.

	وحدات مصدرة ومدفوعة بالكامل وقائمة	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠١٥	٢١,٧٨١,٣٦٠	١٠٨,٩٠٦
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	١,٢٢٩,٧٠١	٦,١٤٩
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(٤,٣٥٧,٤٦٥)	(٢١,٧٨٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٨,٦٥٣,٥٩٦	٩٣,٢٦٨
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	١,٤٥٥,٣٣٥	٧,٢٧٧
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(٣,٩٨٢,٠٥٣)	(١٩,٩١١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٦,١٢٦,٨٧٧	٨٠,٦٣٤

٨ احتياطي الاستردادات

تسعر اكتتابات واستردادات الوحدات القابلة للاسترداد في فترة ما بعد العرض الأولي على أساس صافي قيمة الموجودات للوحدة. ويتم تسجيل الاختلاف بين صافي قيمة الموجودات والقيمة الاسمية لكل وحدة قابلة للاسترداد تم شراؤها أو بيعها في احتياطي الاستردادات في بيان المركز المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية

٨ احتياطي الاستردادات *(تابع)*

يبين الجدول أدناه تسوية احتياطي الاستردادات في بداية ونهاية الفترة المالية.

	وحدات مصدرة ومدفوعة بالكامل وقائمة	احتياطي الاستردادات ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠١٥	٢١,٧٨١,٣٦٠	(٤٢٩,٠٣٥)
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	١,٢٢٩,٧٠١	٦,٢١٦
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(٤,٣٥٧,٤٦٥)	(٢١,٧٤١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٨,٦٥٣,٥٩٦	(٤٤٤,٥٦٠)
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	١,٤٥٥,٣٣٥	(٥,٧٥٠)
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(٣,٩٨٢,٠٥٣)	(١٦,٤٨٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٦,١٢٦,٨٧٧	(٤٥٥,٢٩٠)

٩ ربحية السهم الواحد

تحتسب الربحية الأساسية للسهم بقسمة مجموع الدخل الشامل للسنة على المتوسط المرجّح لعدد الوحدات المصدرة خلال السنة.

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الدخل / (الخسارة) الشاملة	١٤,٠٦٠	(٢٥,٢٠٥)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة	١٨,٥٩٥	٢٠,٣٨٨
ربحية / (خسارة) السهم الواحد - الأساسية والمخفضة	٠,٧٥٦	(١,٢٣٦)

١٠ الأطراف ذات العلاقة

تعريف الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان بمقدور طرف ما ممارسة سيطرة أو تأثير ملحوظ على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. تتألف الأطراف ذات العلاقة من أعضاء المجلس الاستشاري ولجنة الاستثمار ومدير الصندوق وتلك المنشآت التي تخضع لسيطرتهم. يقوم الصندوق في سياق الأعمال الاعتيادية بتقديم وتلقي خدمات من تلك الأطراف ذات العلاقة وفقا للأسعار المتفق عليها والشروط والأحكام المحددة من قبل بنك أبوظبي الوطني كمدير الصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية

١٠ الأطراف ذات العلاقة *(تابع)*

الشروط والأحكام

الشروط والأحكام الرئيسية كالتالي:

الوساطة المالية	شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م، شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك أبوظبي الوطني وتقدم خدمات الوساطة إلى الصندوق وفقا للأسعار السائدة في السوق.
إدارة العقارات والخدمات البنكية	يقدم بنك أبوظبي الوطني خدمات بنكية وفقا للأسعار المتفق عليها مع الصندوق.
أخرى	يستحق مدير الصندوق الأتعاب التالية وفقا لما هو مدرج في لائحة شروط الاكتتاب: • أتعاب إدارة بنسبة ١,٥% من صافي قيمة موجودات الصندوق وتستحق على أساس يومي. • رسوم أداء بنسبة ١٠% تستحق للأداء المتميز للصندوق فوق مؤشر S&P UAE Large Mid Cap NTR Index ("المعيار") ولآخر صافي قيمة للموجودات ترتب عليها دفع أتعاب الأداء خلال السنة ذات الصلة ("الحد الأقصى").

الأرصدة

فيما يلي الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة بتواريخ التقرير:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
لموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الأوراق المالية المصدرة من قبل مدير الصندوق التي تبلغ ١,٤٠٠ ألف وحدة (٢٠١٥: ١,٢٤٢ ألف وحدة)	١٣,٩٧٤	٩,٨١٠
نقد لدى البنك	٢,٠٠١	٢٠٢
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة		
أتعاب الإدارة مستحقة الدفع إلى مدير الصندوق	١٨٢	٢٠١
أعباء المؤشر مستحقة الدفع إلى مدير الصندوق	١	١
أتعاب إدارية مستحقة الدفع إلى بنك أبوظبي الوطني كأمين الحفظ	٢٦	٣٢
	٢٠٩	٢٣٤

إيضاحات حول البيانات المالية

١٠ الأطراف ذات العلاقة *(تابع)*

حجم المعاملات مع شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
شراء موجودات مالية	٢٥,٢٠٩	٦١,٧٣٥
متحصلات من بيع موجودات مالية	٢٨,١٩٤	٨٠,٤٥٢

المعاملات

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الدخل الشامل خلال السنة:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
إيرادات توزيعات الأرباح	٥٥٩	٣٤٦
أتعاب الوساطة المدفوعة إلى شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م	(١١١)	(٩٥)
أتعاب إدارة الاستثمار	(٢,٥١٨)	(٣,١٠٩)
أتعاب إدارية	(٣٨٠)	(٤٦٧)

يدار الصندوق بواسطة مدير الصندوق.

وفقا للمادة (١٣-٢) من لائحة الشروط، يستحق دفع أتعاب إدارة بنسبة ١,٥% سنويا من صافي قيمة موجودات الصندوق إلى مدير الصندوق بصورة ربع سنوية، وتحتسب وتستحق على أساس يومي.

١١ صافي الربح/ (الخسارة) من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
خسائر محققة	(١,٧٠٤)	(٩٢٩)
أرباح / (خسائر) غير محققة	١١,٧١٥	(٢٨,٣٥٢)
	١٠,٠١١	(٢٩,٢٨١)

تتمثل جميع استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في أسهم حقوق ملكية كما في تاريخ التقرير.

١٢ تسوية حقوق الملكية وصافي موجودات المتاجرة

يتم تصنيف وحدات الصندوق كحقوق ملكية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ وبالتالي فهي تساوي القيمة المتبقية لمجموع موجودات الصندوق ناقصا مجموع المطلوبات. وفقاً لنشرة اكتتاب الصندوق، يتم تقديم صافي قيمة الموجودات غير المدققة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد يومياً. ويتضمن صافي قيمة الموجودات غير المدققة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المحتسبة باستخدام أسعار الإغلاق المدرجة في وقت محدد دون تعديل لتكاليف استبعاد الموجودات المالية أو رسوم صرف قيمة الوحدة.

١٢ تسوية حقوق الملكية وصافي موجودات المتاجرة *(تابع)*

لأغراض البيانات المالية، يتم عرض الوحدات كحقوق ملكية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ ويتم احتسابها باستخدام أسعار الشراء المدرجة للموجودات المالية. يبين الجدول التالي تسوية قيمة حقوق الملكية للصندوق وقيمة صافي موجودات المتاجرة:

	٢٠١٦ **ألف درهم**	٢٠١٥ ألف درهم
حقوق الملكية بحسب بيان المركز المالي	١٤٩,١٨٥	١٥٨,٤٨٩
التعديل من أسعار الإغلاق إلى أسعار العرض	١,٠٩٣	٩٤٠
يتم احتساب صافي قيمة موجودات المتاجرة وفقاً لنشرة اكتتاب الصندوق	١٥٠,٢٧٨	١٥٩,٤٢٩

١٣ أخطاء السنة السابقة

تصنيف الأدوات القابلة للبيع

خلال عملية مراجعة تصنيف الوحدات المصدرة من قبل الصندوق وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢، تم تحديد خطأ في السنة الحالية. تم تصنيف الأدوات القابلة للبيع في الأصل كصافي الموجودات المنسوبة لحملة الوحدات القابلة للاسترداد، بينما كان من المفترض أن تصنف كحقوق ملكية. وقد تم تصحيح الخطأ بإعادة بيان هذه الأدوات كحقوق ملكية. ونتيجة لذلك، يجب أن يتم تسجيل رأس المال واحتياطي الاستردادات والأرباح المحتجزة/ الخسائر المتراكمة. لطفا راجع الإيضاح ٣ك والإيضاح ٣١ لمزيد من المعلومات حول السياسة المحاسبية لرأس المال واحتياطي الاستردادات.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كان لدى الصندوق أدوات مالية قابلة للبيع مصنفة كحقوق ملكية بقيمة ١٤٩,١٨٥ ألف درهم (٢٠١٥: ١٥٨,٤٨٩ ألف درهم).

فيما يلي آثار تصحيح أخطاء الفترة السابقة على بيان المركز المالي للصندوق:

	صافي الموجودات المنسوبة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد ألف درهم	**رأس رأس المال ألف درهم**	**استردادات احتياطي ألف درهم**	**خسائر متراكمة ألف درهم**
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤				
كما هي مدرجة سابقاً	٢١٤,٨٥٧	-	-	-
تأثير الخطأ	(٢١٤,٨٥٧)	١٠٨,٩٠٧	(٤٢٩,٠٣٥)	٥٣٤,٩٨٦
الرصيد المعاد بيانه كما في ١ يناير ٢٠١٥	-	١٠٨,٩٠٧	(٤٢٩,٠٣٥)	٥٣٤,٩٨٦
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
كما هي مدرجة سابقاً	١٥٨,٤٨٩	-	-	-
تأثير الخطأ كما في ١ يناير ٢٠١٥	(٢١٤,٨٥٧)	١٠٨,٩٠٧	(٤٢٩,٠٣٥)	٥٣٤,٩٨٦
تأثير الخطأ خلال ٢٠١٥	٥٦,٣٦٨	(١٥,٦٣٩)	(١٥,٥٢٥)	(٢٥,٢٠٥)
الرصيد المعاد بيانه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	-	٩٣,٢٦٨	(٤٤٤,٥٦٠)	٥٠٩,٧٨١

صندوق بنك أبوظبي الوطني لتنمية الأموال

إيضاحات حول البيانات المالية

١٤ الأرقام المقارنة

لقد أُعيد تصنيف بعض الأرقام المقارنة، عند الضرورة، حتى تتوافق مع طريقة العرض المتبعة في السنة الحالية. تعتقد الإدارة أنّ طريقة العرض للفترة الحالية توفر معلومات أكثر قيمة لقرّاء البيانات المالية.

١٥ حدث لاحق

في ٣ يوليو ٢٠١٦، صوت مجلس إدارة مدير الصندوق وبنك الخليج الأول بالإجماع على توصية المساهمين بالاندماج بين البنكين المدرجين في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وفي وقت لاحق بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٦، وافق المساهمون في كل من بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول ش.م.ع على إنفاذ الاندماج المقترح (الاندماج) وفقاً للبند (١) من المادة (٢٨٣) من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في شأن الشركات التجارية (القانون).

تم الاندماج بنجاح.